

في الدرر وقال محشيد كثر بناد له قوله وهما هنا اي في مسألة العبد
حق المولى مجبور بقيمة متاخرا الى ما بعد العتق الزام للمجند
محمد استغنى به في شروح الجامع كصغير من ان قيمة الاولا وعنده اي
تحدد بتاخرها اليها الى ما بعد العتق فكان المانع من احقاقه بالم
موجود او هو نفس الملاحق بالمستحق بالتاخر الى ما بعد العتق
اه افول به بسقط استسقال كمن يبلغ الذي ذكره في هذه المقام
فليتاثر **قوله** وان وطى المكاتب المأذون امة مملوكة بشر اصح
بغير اذن مولا ه فاستحقت كذا في مسكين **قوله** بشر فاستد
بان عمدة كثر بناد وخرنبر كما في شرح كسرمندي **قوله** اخذ به
اي بالعرف من عتق هذا اذا كانت امة بيتا اما لو كانت بكرا
فانضاهما فوخذ بالعرف في الحال وكذا الوتر وجهها باذن مولا ه
يؤخذ في المهر بالمالك كذا في مسكين **قوله** والفرق ان في توجبه
الاولين ظهر كدين الا قوله وكعقر من توابعها قال كمن يبلغ وحب
عليه كعقر في حال الكتابة قبيل العتق وكذا المأذون له في
التجارة لان هذا من باب التجارة فان كعقر يقع صحيحا
تارة وفاسدا اخرى والكتابة والاذن ينظم البيع وكشرا
بنوعيهما فكانا ماذونين فيما كالتوكيد هما فيظهر في حق المولى
فيواخذ به في كحاله اه وقال في الدرر وكعقر من توابعها اي
التجارة اذ لو لا كشر الماسقط احد وما لم يسقط لا يجب كعقر قال
صدر كشيعة ولغاثل ان يقول ان كعقر ثبت بالوطى لا

بالشر

بالشر والاذن بالشر ليس اذنا بالوطى وكوطى ليس من كعقر
في شري فلا يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه اناسلما ان كعقر
ثبت بالوطى لا بالشر ابتدا لكن كوطى مستندا الى كشر اذ لو لا ه
لكان الوطى حراما بلا شبهة فلا يثبت كعقر ويجب احد فيكون
الاذن بالشر اذنا بالوطى نفسه وان لم يكن من كعقر ويكن
الشر منها فيكون ثابتا في حق المولى اه وقال كثر بناد في حاشيته
على كدر اذنا بالوطى غير مسلم فكان ينبغي تركه والا فقصر على
ما تركه قبله وبوضحة ما فرق به في العناية بان الكتابة او جبت
الشر والشر او جبت سقوط احد وسقوط احد او جبت سقوط كعقر
فالكتابة او جبت كعقر ولا كذلك كمن كاه **فصل في كتابة**
المدير واد كولد وغيرهما قوله مضت على كتابتها يعني واد
اليد قبل الموت كما في الدرر **قوله** او عجزت اي اعترفت بعجزها
كما في كسرمندي **قوله** وه ام ولد اي ولد سيد لا تملكها جرتها
حرية عما جلد بيدل وه اسومية كولد قاله كزيلي **قوله** ونسب ولدا
ثابت بالدعوى قال في الهداية وهو حر لان المولى يملك الاعتاق في
ولدها وماله من الملك يكفي لصحة الاستياد بالدعوى انتهى **قوله**
اخذت عقرها من سيدها لتستعين به في ادا ابدل لكتابة ان كان
المعروف في حال الكتابة بان جات به لا كثر من سنة اشهر من كتابتها
وان جات به لا قبل فلو عقر افاده الا لتعاقب وغير **قوله** عتقت با
الاستياد وسقط عنها مال الكتابة لانها ما التزم كبد الا
لتسلم لها نفسها بمقتضى جهة الكتابة فاذا سلمت جهة اخرى لم ترض

Copyrighted material